

الصدقة اذ جبه الصدقة وخدم راجح في الوش فصادت الارض العترة كما هو  
 التجارة لا تحرم جنس الاموال التي يجب الصدقة حلالا كما ذكره وذكره في التوبة  
 قول الامام مع قول محمد بن قاسم ولا يدخل الاراضي المأجورة لانها ليست  
 موزنة لان مرفها المقاتلة ومنهم الاغنياء ولا يدخل الخدم ولا العقار وانما  
 المنازل ونياب البذر وسلاح الاستعمال ويجوز ذلك مما ليس من اموال  
 الزكوة **قوله** فان لم يجد الا ذلك اى اذا لم يكن له سوى ذلك دخل تحت الايجاب  
**قوله** وصاحب المستغل اى صاحب الدور والمرايت والبيوت التي  
 يوابونها الانسان ولا يميز الا ساكن بقدر المساس لئلا يتكلف الناس و  
 ليس من حكمه ان يصدق بما عهده ثم يتكفف من ساعته **قوله** ولم يعلم الوصي  
 بذلك اى لان الوصية استخلاف بعد الموت لان الوصي يتصرف بعد قطع  
 ولاية الموحي فلا يتوقف على العلم تصرف الوارث بالبيع ولم يعلم بموت  
 المورث والوكالة اثبات ولاية التصرف في الماله وليست باختلاف المقتضى  
 ولاية للشوب عند فلا يبيع بلا علم ثبت للولاية **قوله** لان القاضي قد  
 علم لهم ولم يبايع بطلبهم وموقع له البيع يرجع عليه المشتري اذا اقر  
 الرجوع على العاقد طال اذا كان العاقد ميتا مجزأ **قوله** وامين القاضي  
 والقاضي بمنزلة الامام ولو خطم زمان لتعاقدوا على ذلك فيحتل مصالحتين  
**قوله** وسعك فعلة لان القاضي من اولى الام وطاعة اولي الامر واجبة وفي  
 تصديقه طاعة فيجب تصديقه **قوله** فلا بد ان يبالى عن سببه مثلا يقول  
 ما لوتنا وكف ولس زنى ارم ويسأل ايضا في القصاص وفي سائر الاحكام

احسان

احسان تفسيره يدل على علم وعدالة **قوله** قال قول القاضي بل يمين لانه  
 ثبت انه فعل ذلك في حال قضاية بتصادقها **باب الشهادة والرجوع**  
**عنه** ايراد هذا الكتاب بحضيب القضا لان القاضي يخرج في قضاة  
 الشهادة وحده المتكامل **قوله** من اخبار علي وعيان لانه يمين وحسبان  
 في مجلس حكم بلقطة الشهادة وسبب اداء الشهادة اما طلب المدعي من الشهادة  
 او خوف فوت حق المدعي او لم يعلم المدعي كونه شاهدا وشرطها العقل الكامل  
 والاضبط والولاية والقدرة على التمييز بين المدعي والمدعى عليه والاسلام  
 ان كان المدعى عليه **قوله** بطلب المدعي ولو دلالا كان فوات حق المدعي  
 او لم يعلم فالرجوع للاداء احيانا في حق وهو موجود فالحق بالمطالبة واللازم  
 في الحد وادب لان الشاهد في الحد ومختر بين ان يشهد بحسبه قد فيقام عليه الحد  
 وبين ان يتولى عن حرك حرمة المسلم والشرف لثقل وعقلا قال عليه السلام  
 من يستمر على مسلمة الله في الدنيا والآخرة وما نقل عن لقمان الذي هو النجاشي  
 واحبابه يدل على افضلية الشرف والقدرة للشرك فيما نقل في الشرف والاداء  
 متواتر في المنع فانه الزيادة على الكتاب واما العقل فلان الشرف والقيام  
 انما يحرم خوف فوات حق المحتاج الى الاموال والله عني من العالمين في حق صبي  
 عوض اخيه المسلم والاشك في فضل ذلك **قوله** اربعة رجال لغوا لثقل وال  
 ياب يمين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهم اربعة منكم ولقولهم لم ياتوا  
 باربعة شهداء ولفظ اربعة نقص في العدد والذكورة واما اثنتا عشرة اربعة  
 او من القضاة والحد وغيره فالظاهر ان الله تعالى اوجب ما شاء الفاحشة **قوله**

عليه السلام